جدلية السلطة بين النخبة والأمة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

الباحثة : حنين حسين علاوي[1] ا. د طارق عبد الحافظ الزبيدي[2]

Tarek.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Hanin.fahd2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص :

تعد جدلية السلطة بين كل من النخبة والأمة إحدى الإشكاليات المركزية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ،اذ ترتبط بمسألة المرجعية السياسية و موقع السيادة في البنية الاجتماعية ،فالنخبة في التصور الإسلامي التقليدي تمثل العلماء والفقهاء وقادة الفكر والسياسة الذين يتولون مهمة التأويل والتوجيه وصناعة القرار ،اما الامة فهي تمثل جماعة المؤمنين التي تحمل رسالة الشهادة على الناس ،وتعد مصدر الشرعية ومجال تحقق الإرادة العامة ،ففي الفكر السياسي الإسلامي المعاصر تتجلى هذه الإشكالية في اتجاهين رئيسين ،وهما الاتجاه النخبوي الذي يؤكد على ضرورة دور النخبة العالمة في قيادة الامة استنادا الى تخصصها الشرعي والفكري ،و يتعبر الامة بصفتها جماعة واسعة قد تفتقر الى الوعي السيادة والى القدرة على ترشيد القرار وهذا ما يستدعي الى وجود نخبة تقود و توجه بـ اسم المصلحة العليا ،اما الاتجاه الشعبوي فيرى ان الامة هي مصدر السلطة الشرعية و ان النخبة ليست الا خادمة لارادتها ،و ان هذا التيار يستلهم من مقولات البيعة والشورى ويؤكد على ان الامة هي الضامن ضد الاستبداد والانحراف وهذا ما يجعلها المرجع الأعلى للشرعية الإسلامية .

الكلمات المفتاحية : النخبة ،الامة ،الشعبوية .

[1])باحثة في مرحلة الماجستير ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد .
[2])أستاذ دكتور ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد .

The Dialectic of Power Between the Elite and the Nation in Contemporary Islamic Political Thought

Researcher: Hanin Hussein Alawi
Supervisor: Dr. Tariq Abdul-Hafiz Al-Zubaidi
Tarek.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Hanin.fahd2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract :

The dialectic of authority between the elite and the nation is one of the central issues in contemporary Islamic political thought. It is linked to the issue of political authority and the position of sovereignty in the social structure. In the traditional Islamic conception, the elite represents scholars, jurists, and leaders of thought and politics who undertake the task of interpretation, guidance, and decision-making. The nation, on the other hand, represents the community of believers who bear witness to the people and are the source of legitimacy and the realm of the general will. In contemporary Islamic political thought, this issue is manifested in two main directions: the elitist direction, which emphasizes the necessity of the role of the learned elite in leading the nation based on their legal and intellectual expertise. It views the nation as a broad group that may lack the awareness of sovereignty and the ability to rationalize decisions. This calls for the existence of an elite that leads and directs in the name of the higher interest. The populist direction, on the other hand, sees the nation as the source of legitimate authority and the elite as merely a servant of its will. This trend draws inspiration from the concepts of allegiance and consultation and emphasizes that the nation is the guarantor against tyranny and deviation. It makes it the supreme authority for Islamic legitimacy. Keywords: elite, nation, populism.

المقدمة :

يعد موضوع العلاقة بين النخبة والأمة من القضايا الإشكالية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ،اذ يرتبط بمسألة الشرعية السياسية وتوزيع السلطة بين القيادة الفكرية والسياسية والقاعدة الشعبية ،فمنذ البدايات الأولى للفكر الإسلامي شكلت النخبة من علماء وفقهاء و قادة الرأي دور أساسي في توجيهها وحماية مرجعيتها ،فيما اضطلعت الامة اطارا جامعا للهوية والسيادة ،غير ان التحولات الحديثة وما افرزته من تحديات تتعلق بالدولة القطرية والديمقراطية والحركات الإسلامية عملت على اعادت صياغة هذ العلاقة في صورة جدلية تتأرجح بين مبدأ القيادة النخبوية الذي يركز على الخبرة والمعرفة الشرعية والسياسية في رسم المسار العام ،و مبدأ السيادة الشعبية الذي بدوره يمنح الامة موقع المرجعية العليا .

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يكشف عن التوتر القائم بين عملية التنظير والممارسة ، فعلى الرغم من تركيز الخطابات الإسلامية على مفهوم مركزية الامة يظهر لنا الواقع السياسي غالبا ان للنخب الدور المحوري في اتخاذ القرارات ،كما ان هذا النقاش لا ينفصل عن قضايا جوهرية أخرى كالشورى والديمقراطية والشرعية والتمثيل و دور العلماء في اطار الدولة الحديثة ،و من هنا تعد دراسة هذه الجدلية مدخلا مهما لفهم طبيعة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وحدود قدرته على الموازنة بين كفاءة النخب و إرادة الجماعة في ظل التغيرات العالمية والإقليمية التي تفرض اشكالا جديدة من التنظيم والشرعية السياسية .

إشكالية البحث :

تتمحور هذه الجدلية حول سؤال أساسي من له الأولوية في قيادة المشروع السياسي الإسلامي ؟هل النخبة بصفتها هي حاملة للعلم والخبرة .ام الامة باعتبارها صاحبة السيادة الجماعية ؟

فرضية البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ان الفكر السياسي الإسلامي المعاصر لم يتمكن من حسم هذه الجدلية بين النخبة والأمة ،بل يسعى الى صياغة مقاربة توفيقية تمنح النخبة دور القيادة والتوجيه من حيث الخبرة والمعرفة ، وتقر بسيادة الامة من حيث الشرعية والاختيار ،مما جعل العلاقة بين كلا الطرفين علاقة تكاملية اكثر من كونها صراعية و إن بقي التوتر قائما بين التطبيق العملي والخطاب النظري .

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج حسب طبيعة الموضوع ومن اهم هذه المناهج هو :

المنهج التاريخي :وذلك من خلال دراسة مفهومي النخبة والأمة تاريخيا .

المنهج المقارن :وذلك من خلال مقارنة الاتجاهات المختلفة (النخبوي _الشعبوي).

المطلب الأول :مفهوم النخبة والأمة

يعد مفهوما النخبة والأمة من المفاهيم المحورية في الفكر السياسي والاجتماعي ،لما لهما من تأثير مباشر في عملية تشكيل بنية المجتمع ومسار تطوره ،فالنخبة هي الفئة التي تمتلك قدرا من المعرفة والوعي والتأثير ما يؤهلها لقيادة المجتمع ،بينما الامة فتمثل الاطار الكلي الجامع الذي يضم الافراد ضمن رابطة مشتركة

من الثقافة او اللغة او المصير التاريخي او العقيدة ،لذا تكمن أهمية دراسة هذين المفهومين في ما يكشفانه من ابعاد متداخلة بين القيادة الفكرية والسياسية.

أولا :مفهوم النخبة

استخدمت كلمة النخبة لأول مرة في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات ميزة وتفوق معين ،كما امتد استخدامها في ما بعد ليشمل الإشارة الى الفئات الاجتماعية متفوقة في مجال معين كالوحدات العسكرية الخاصة او الطبقات العليا من النبلاء ،كما واستخدم المصطلح في اوربا في القرن التاسع عشر. (ت.بوتمور ١٩٨٨، ٧٢)و وتعرف النخبة انها فئة قليلة من الافراد الذين يحتلون مراكز مرموقه سواء كانت مراكز سياسية او اجتماعية ،كما ويطلق مفهوم النخبة على مجموعة من الافراد ممن اكتسبوا الشهرة او تفوقوا في مجال معين ،اذ تجمع هذه الفئة اعظم الكفايات في مجال تخصصها وقد تكون النخبة حاكمة او غير حاكمة ،كما ويطلق تعبير النخبة للتعبير عن التفوق و الامتياز في مؤسسة او في المجتمع ،اما في المجال السياسي فهو مرتبط بنظريات النخبوية والارستقراطية و بطولة و دور الفرد بالتاريخ على حساب المجموع .(الكيالي ج٦ ١٩٩٥، ٥٦٠) فالنخبة هي الطبقة الحاكمة التي تتشكل من اقلية أبناء الشعب ،وهذه الطبقة يمكن ان نميزها عن الطبقة المحكومة في معيار امتلاكها القوة والسلطة ،اذ تتمتع هذه الفئة بالقوة والنفوذ والتأثير اكثر من ما تتمتع به الطبقة المحكومة في المجتمع .(السيد وعبدالاله٢٠١٧، ١٨٧) فالنخبة هم مجموعة من الرجال ممن يتميزون عن سائر المسلمين بتضحياتهم وخدماتهم وفراستهم (المودودي ١٩٨١ ،٤٤) وهناك من يرى ان النخبة هي مفردة جامعة تفيد معنى الانتقاء والنقاء (خليل ١٩٩٥،٣٨٥) والنخبة من المنظور الإسلامي فيقصد بها هم مجموعة قليلة من الافراد ممن يتسمون بحسن معرفة الله وحسن طاعته وهم الباذلون للفضل والحاكمون بالعدل وهم

المتبعون لسنة رسول الله (ص)و المبادرون الى أداء الحقوق من غير تسويف والمقيمون لكتاب الله الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله .(صاغور ٢٠١٩، ٧٢)

ثانيا :مفهوم الامة

يعرف مفهوم الامة بأنه: (هم مجموعة بشرية تكون تجانسها القومي وتآلفها عبر مراحل تاريخية تحققت من خلالها لغة مشتركة وتاريخ مشترك و تراث ثقافي وتكوين نفسي مشترك والعيش على ارض واحدة ،مما يؤدي الى الشعور بشخصية قومية وتطلعات ومصالح قومية مشتركة).(الكيالي ج١ ١٩٩٥، ٣٠٥) و تعرف الامة بأنها :(هي الشعب ،اذ ان هناك من يصفها بأنها مجموعة تاريخية من الناس الذين يتكلمون لغة مشتركة واحدة ،وتاريخ مشترك واحد ،وتراث نفسي وثقافي ومصالح مشتركة ،واحيانا وحدة الأرض ،التي اختلف بصددها الكثير من الكتاب) (الجاسور ٢٠١١، ١١٨) و الامة مجموعة من الافراد يرتبطون بنسب او لغة او وطن او دين (الكواكبي ٢٠٠٤ ،٩٥)وتعرف الامة أيضا بأنها (مجموعة من الناس ممن يشتركون في تقليد تاريخي وثقافي مرتبط عادة بمنطقة جغرافية معينة و تزود المجموعة بهوية إزاء المجموعات الأخرى)(الجلبي ١٩٩٩، ٢٧٩) وتعرف الامة أيضا ((مجموعة من الناس يشعرون بأنهم يشتركون بهوية واحدة تميزهم عن غيرهم من الشعوب)(بيلي ٢٠٠٤، ٤٣٣)و ان الخاصية الأساسية للامة هي وجود رغبة عامة في العيش المشترك (المبارك ،٤٢)و ان التصور الديني السياسي للامة جاء نتيجة نظرة سلفية راديكالية كانت مصممة على تجاوز الواقع في اتجاه بعث الوحدة الإسلامية الشاملة واستعادة الوضع الإسلامي المجيد ،ومن المعروف لدى جميع الباحثين ان أصحاب هذه النظرة الراديكالية ليس فردا بذاته ،كما وليس تيارا بالمعنى الفكري الواسع ،وانما هم جماعة عقائدية ومنظمة ،توصف بأنها (كبرى الحركات الإسلامية الحديثة) الا وهي جماعة الاخوان المسلمين ،وان ابرز من مثل هذا

الاتجاه من الاخوان هو حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين ،وسيد قطب ،وعبدالقادر عودة احد كبار قيادي الاخوان(نصار ٢٠١٧، ٩٩).

المطلب الثاني: اسبقية النخبة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

من خلال هذا المبحث سندرس الآراء التي تذهب بأتجاه ان النخبة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر لها الاسبقية على الامة ، فهنالك اتجاه فكري موجود في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر يؤيد دور النخبة ويرى بأنها الأفضل في إدارة الدولة ،ويقدم الرؤية النخبوية على الرؤية الشعبوية باعتبار ان الخيارات النخبوية قائمة على اختيار الكفوء وقائمة على النوع وليس على الكم ،ولهذا الاتجاه منطلقات معينة اذ يستند أصحاب هذا الاتجاه الى دلالات متعددة لتأييد رأيهم ولبيان ان رأيهم هو الرأي السديد .

ان العلاقة بين النخبة و الامة هي مسألة ليست جديدة بل هي إشكالية و جدلية لم تشبع بحثا في الادبيات السياسية والثقافية (غليون ٢٠١٠ ، ١١)فقد اجمع منظروا النخبة التقليديون والمحدثون على ان عملية التفرقة بين النخبة والجماهير تقوم على أساس امتلاك القوة السياسية ،فيرى التقليديون ان وجود النخبة هو امر حتمي لا يمكن تجاوزه ،بينما يرى المحدثون ان النخبة هي التي تستخدم الجماهير و تنفرد بامتلاك القوة و ان وجود النخبة هو امرا ليس حتميا وانما يكون ناتج عن قدرتهم على الانفراد بامتلاك القوة في المجتمع (عارف ١٩٩٥، ٤)و ان لأصحاب هذا الاتجاه المؤيد لدور النخبة منطلق اذ يرون بأن ولاية امر المجتمع الإسلامي هو للنخبة وذلك بسبب معرفتهم بأحكام الشرع وواجب على الامة طاعتهم وذلك لانهم متعينين من عند الله للقيام بشؤون الامة و ولاية امورهم في الدنيا و الاخرة (الميلاني ٢٠١٧ ، ٥٩)من يرى ان النخب بما تقوم به من أدوار فهم وحدهم من لهم الحق في السلطة ،وذلك لانهم يقدمون انفسهم بوصفهم هم المنقذين للامة ،فهم

دائما ما يقدمون صورة بأن النخب هي مشعل التغيير و اختراق ما هو فاسد وتحريره ،لذا فأن النخب هم المصطفين وصاحبين المشاركة الحقيقية في عملية خلق الدولة العصرية (الموسوي ٢٠١٥ ، ١٧) وهناك من يرى ان النخبة تتميز عن باقي المجتمع بالتنظيم (قول ٢٠٠٨ ،٨٥)ومن المبررات لرفض الشعبوية هي انها ستسمح لغير المسلمين للمشاركة بالانتخابات (بشارات ٢٠١٧،١٠٥)يرى أصحاب الرأي المؤيد للنخبة بأن النخبة هي ((عقل المجتمع و فكره المدبر)) فالنخبة هي من تقوم بعملية تنظيم شؤون الامة بما تجيده من فن التنظيم و الإدارة ،كما وهي التي تجمع في يدها ضوابط اللعبة السياسية بل تقوم باحتكارها احتكارا (الصائغ ٢٠١٩ ، ٢٢) كما و يبرر أصحاب الاتجاه النخبوي بأن الفكر النخبوي ارتكز لفترات طويلة على مجال مركزي للقوة ،وان هذه القوة تجعل من النخبة الحاكمة تحكم و تسيطر على جموع الشعب التي تشكل جماهير غير منظمة فالنخب السياسية هي على الاغلب من تمتلك زمام القوة او من تمتلك مجالات الهيمنة والسيطرة و التي تمارس منها الدولة وظائفها في إدارة شؤون المجتمع (زايد ٢٠٠٤ ، ١٠) فيرى أصحاب هذا الاتجاه بأن (حكم الشعب)حكم لا قيمة له ،و ان النظام الانتخاب المعمول به لا يصلح ولا يصح اتباعه ،فالحكم في النظام الإسلامي قائم على مبدأ الشورى ،و ان الشورى هي ليست ان يسأل كل فرد ،و انما المقصود بها يستشار اهل العلم والرأي والحكمة ،كما يُسمع من كل من يبدي رأياً او يعرض فكرةً، فالمستشارون هم اهل الحل والعقد وهم الذين يستشيرهم الخليفة ويقلب وجهات نظرهم ومن ثم يعطي رأيه ويأمر بتنفيذه ،و ان اختيار اهل الحل والعقد هو الأساس في النظام الإسلامي لا الانتخاب ،فأهل الحل والعقد هم أساس التوجيه واستنباط الاحكام في النظام الإسلامي لا المجلس النيابي القائم في اعراف اليوم (شاكر ٢٠٠٠، ١١٩)وعند تتبع الأنظمة في المنطقة العربية منها والإسلامية نجد ان هنالك العديد من البلدان العربية والإسلامية ممن تتبع النظام النخبوي

وتفضل هذا الحكم على الحكم الشعبوي ،و من الأمثلة على تلك الدول هي معظم دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية و من الدول الإسلامية الأخرى هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،و من خلال ما يلي سنتطرق الى فكرة النخبوية نظام الحكم في تلك الدولتين.

١- نخبوية النظام السياسي في المملكة العربية السعودية

يعد النظام السياسي في المملكة العربية السعودية نظاما ملكيا مطلقا اذ لا وجود لأي مؤسسات ولأي أحزاب ولا جمعيات سياسية ولا أي اتحادات تشارك في إدارة المملكة ،اذ تهيمن العائلة المالكة على النظام السياسي في المملكة ،اذ يشغل أبناء هذه العائلة اغلبية المناصب الرئيسية في البلاد كافة ،كما ويرأس هذه العائلة الملك والذي يتمتع بصلاحيات واسعة والى جانبه عدد من أبناء العائلة المالكة المؤثرين و مجلس هيئة كبار علماء الدين في عملية صنع القرارات السياسية (ناهي و رواء ٢٠٢٣ ، ١٩١) وتعد الشورى هي احد المرتكزات الأساسية لنظام الحكم في الإسلام ،اذ حث القرآن الكريم و دستور الدولة الإسلامية على تطبيق مبدأ الشورى ،لذلك ولكون الدولة السعودية هي دولة إسلامية قامت بتطبيق مبدأ الشورى و بصورة مختلفة منذ نشوئها وكانت اخر صورة لها على شكل "مجلس استشاري "اذ اصبح هذا المجلس احد اهم اركان النظام السياسي في المملكة فالمجلس يطلع بمهام جليلة و أهمها هي تفعيل وتطبيق القوانين وتقديم النصح والإرشاد للحاكم (عبدالعزيز ٢٠٠٢ ، ١٦٥) ويتضح مما سبق ان النظام في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي نخبوي قائم على أساس الشريعة الإسلامية ،ولكن على الرغم من ذلك هنالك سياسة "المجالس المفتوحة " و تعد هذه المجالس احدى تقاليد الحكم العريقة في تاريخ المملكة فتعد هذه المجالس نوع من أنواع الاتصال المباشر بين الحاكم والشعب فيعد هذا المجلس في الوسطين الشعبي والرسمي احد أوجه

المشاركة السياسية اذ يتاح لعامة الشعب فرصة للتفاعل المباشر مع السلطات العليا في المملكة(عبدالعزيز ٢٠٠٢، ١٨١)

٢- نخبوية النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

و بعد التعرف على نموذج المملكة العربية السعودية كمثال لنظام حكم نخبوي ،جاء الان دور دراسة جمهورية ايران الإسلامية ،اذ يقدم النظام السياسي في جهورية ايران الإسلامية على انه نظام إسلامي جمهوري يجمع بين الشورى والشرعية الدينية ،الا ان عملية تحليل بنية الحكم ومراكز القرار يتضح و يكشف عن طبيعة الحكم النخبوية الصريحة ،اذ تحتكر السلطة بيد فئة محددة من رجال الدين والمؤسسات المرتبطة بالمرشد الأعلى ،و هذا ما يجعل المشاركة الشعبية محدودة وشكلية الى حد كبير.

ففي عام ١٩٧٩ وعند انتصار الثورة الإيرانية و دخول آية الله الخميني الى ايران ،اصبح هو المرجع السياسي والديني ويتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية عليا ،اذ عمل على طرح فكرة لقيام حكومة إسلامية تقوم على أساس ولاية الفقيه ،و على الرغم من انه لك يكن في البداية يمتلك تصورا واضحا للدستور الذي سوف يتم وضعه للدولة او على الحكومة التي سوف يقودها ،و على الرغم من كونه هو قائد الثورة الإيرانية الا انه فضل مهمة اعداد دستور للبلاد على أساس نظرية الفقيه الى كل من "مجلس الخبراء "والذي يتألف من علماء الدين و رجال القانون المنتخبين من قبل الشعب (ياسمينة ٢٠١٦ ، ٦٨) و عند الحديث عن المؤسسات المؤثرة في نظام الحكم في ايران وجب ذكر "مجلس صيانة الدستور "اذ يعد هذا المجلس المكون من ١٢ عضو (٦ فقهاء و ٦ حقوقيين) من اهم المؤسسات المشاركة في عملية اتخاذ القرار والرقابة في نظام جمهورية ايران الإسلامية ،فالمهمات التي يقوم بها المجلس منها حماية الدستور وضمان توافق القوانين مع الاحكام الإسلامية و تعزيز ولاية الفقيه ،يتم تعيين الأعضاء (الفقهاء

الستة)من قبل الولي الفقيه ،كما ويتم ترشيح الحقوقيين من قبل رئيس السلطة القضائية الى مجلس الشورى الإسلامي اذ يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجلس (مجلس صيانة الدستور ،٢٠٢٥) كما ويقوم المجلس بمهمة تصفية المرشحين للانتخابات الرئاسية الإيرانية ،اذ يقوم المجلس بإصدار قرار بتصفية المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية (تصفية مجلس صيانة الدستور ،٢٠٢١) فدلالة النخبة في ايران هي ان ليس من حق الجميع الترشيح للرئاسة الا بعد الخضوع الى معايير نخبوية فيتضح مما سبق ان النظام الإيراني لا يدار وفق مبدأ التمثيل الشعبي او من خلال المشاركة الديمقراطية ،وانما يعاد انتاج السلطة فيه من خلال منظومة نخبوية مغلقة تشمل رجال الدين والمؤسسات الدستورية المرتبطة بهم ،وهو ما يجعل من جمهورية ايران الإسلامية نموذجا واضحا لنخبوية دينية سياسية في العالم الإسلامي المعاصر و أخيرا و على الرغم من وجود الاختلاف الجوهري في الشكل السياسي لكل من المملكة العربية السعودية و جمهورية ايران الإسلامية ،الا ان كليهما يمثلان نموذجا نخبويا مغلق ،اذ تحتكر فئة ضيقة عملية صناعة القرار و عملية التحكم في الموارد ومفاصل الدولة ،ففي المملكة العربية السعودية تقوم النخبة على أسس وراثية قبلية _ملكية اذ تحتكر السلطة من قبل العائلة الحاكمة وتدار الدولة من خلال نخبة حاكمة مكونة أيضا من افراد العائلة الحاكمة ،و لا يتاح للمواطنين أي تمثيل حقيقي اذ يعين مجلس الشورى من قبل الملك أيضا ،اما في جمهورية ايران الإسلامية فتتجلى النخبوية بصورة دينية انتقائية ،يديرها الولي الفقيه من خلال مجلس صيانة الدستور والمؤسسة الدينية ،و على الرغم من وجود انتخابات الا انها تخضع تلك الانتخابات لرقابة نخب دينية وسياسية تعمل على تقيد المشاركة الشعبية الحقيقية ،كما وان الشرعية في النظام الإيراني تعود الى الاصطفاء الإلهي لا الى التمثيل الشعبي ،و على الرغم من ايران تقدم واجهة جمهورية وتقوم على الانتخابات ،بينما السعودية لا تعتمد هذا الشكل الا ان كليهما

ينتجان نفس النتيجة السياسية أي احتكار السلطة بيد النخبة و اقصاء الشعب من عملية صنع القرار .

المطلب الثالث :اسبقية الامة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

و بعد ان قمنا بدراسة الاتجاه النخبوي في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ،وجب الان دراسة الاتجاه الاخر الا وهو الاتجاه المؤيد للامة ،ففي الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ظهر الاتجاه الشعبوي المدافع عن الامة و يعدها مصدر للسلطات وللسيادة .

اذ يقدم أصحاب هذا الاتجاه منطلقات يرتكزون عليها منها ان الحكم للامة ،وان الإسلام لم يحرم الامة من حقها في تمثيل نفسها ،فيذكر أصحاب هذا الاتجاه ان الإسلام اعطى مجموعة من الحقوق السياسية للامة ومنها (حق الترشيح وحق الانتخاب وحق المعارضة وتشكيل الأحزاب والجمعيات و حق تولي الوظائف العامة و حرية الرأي وحق مراقبة الحاكم ومحاسبته وعزله (البياتي ٢٠١٣ ، ٣٢٧) وفي هذا الطرح يؤكد على مسألة ان للامة حقوق وعليها واجبات (زبون ٢٠٢٥ ،١٣٧)ويذكر أصحاب هذا الاتجاه ان الامة لها الحق في السلطة وانها تستطيع من خلال برنامجها الديمقراطي ان تعبر عن ارادتها (الانصاري ،٣٣٧)ويرى السيد محمد شمس الدين ان الأصل الاولي والعقلي والفعلي في قضية السلطة على البشر هو عدم المشروعية أي لا ولاية لاحد على احد (شمس الدين ١٩٩١ ،٤٣١)و يؤكد أصحاب هذا الاتجاه ان الشريعة الإسلامية أوكلت امر الولاية الى الامة نفسها في ظل الغيبة الكبرى (العلي ٢٠١٩،٨٨)ويدافع أصحاب هذا الاتجاه ان الامة هي صاحبة السيادة (الريسوني ٢٠١٢ ،٢٧)وان هذه الحقوق هي جزء من الدين ولا يجوز الاعتداء عليها و لا حتى الانتقاص منها ومما يعني بأنها حقوق مصونة (غرايبة ٢٠٠٠، ٥٧) ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان للمحكومين أي (الامة)لها الحق في اختيار من سيحكمها وان هذا سيولد الشعور بأن الامة تمتلك سلطة

شرعية (حسن ٢٠١٧، ٦٢) اذ يؤكد " فهمي هويدي " وهو احد الكتاب والمفكرين الذين يؤمنون بأن الامة هي مصدر الشرعية السياسية ،فيرى في كتابه الديمقراطية والإسلام بأن الامة هي صاحبة الاختيار و ان رضا الامة هو شرط أساسي لاستمرار من يقع عليه الاختيار ،فيذكر كل من اهل السنة والمعتزلة والنجارية ان طريق ثبوت (الامامة او الرئاسة) الاختيار من الامة (هويدي ١٩٩٣، ١٠٣) ومن اراء من يدافعون عن التيار الشعبوي هو قولهم بأن الحاكم او الرئيس هو وكيل عن الامة الإسلامية ويحكم باسم الامة وليس له سيادة عليها بل ان الامة هي صاحبة السيادة وهو خادمها (شلبي ١٩٨٣، ٢٧) كما ويرى أصحاب الاتجاه الشعبوي هو ان في المجتمعات العربية الان لا يوجد أي ديناميكية حقيقية لتكوين النخبة بالمعنى الفعلي و انما هم ديدان تنخر في المجتمع و تقوم بتحويله الى جثة هامدة ،كما ان التدخلات الخارجية في الدول العربية هو بسبب ان النخب العربية غير قادرة على ضبط حركاتها او السيطرة على نشاطاتها و لا على ترتيب أوضاعها ،كما و ان النخب العربية تفتقر الى مشروع جماعي كما وتشكل مصالح خاصة و لا تجمع بينهما رؤية واحدة ،كما ولا توحد عملها غايات واهداف عامة وعليه لا يضمن وحدة النظام هنا إمكانية استمراره سوى استخدام القوة العنيفة المادية و ذلك لغرض الانصياع ،كما ان رأي الزعيم هو الأوحد فلا يوجد هناك رؤية مشتركة بين الشعب والنخبة لذلك فأن موت الزعيم يعني انذار بضياع الامة و خراب العمران (غليون ١٩٩٥ ، ٢٣) وعلى النخبة ان تؤمن بالعملية الديمقراطية وفي التعددية السياسية (العنبر ٢٠٢٤ ، ٦٦) وان نتيجة تمسك النخبة بالحكم سيولد حكم استبدادي يعيش حالة من الصراعات المستمرة (مجيد٢٠٢٢، ١٢٩) فالنخبة الحاكمة والتي من تمتلك السلطة استبدت بالسلطات و قامت بالسيطرة على الموارد العامة و ذلك بطريقة تعسفية وقسرية معتمدة بذلك على فرض الحصار على الشعب بتهمة جهلة و تخلفه ،(غليون ١٩٩٥، ٥٦)و حتى اذا افترضنا وجود

عملية اصلاح سياسي عن طريق ترسيخ الديمقراطية و تحقيق حقوق الافراد (جبار و حسين ٢٠٢٤، ١٩)و ذلك بمساهمة النخب الحاكمة فأننا سوف نصطدم بتعنت هذه النخب الحاكمة والذي أكدته تجارب السنوات الأخيرة بأن النخب الحاكمة لا تقبل أي خطوة في هذا الاتجاه بل تقوم بعكس ذلك و انها مستعدة لإبادة الالاف من المواطنين في سبيل استمرار سيطرتها و ان المعطيات الان تدل على ان النخب الحاكمة الان لا تقبل بأي عملية اصلاح الا مرغمة (غليون ١٩٩٥، ٥٧) و على اثر ذلك الاستبداد ظهرت ثورات الربيع العربي التي حدثت في اغلب البلدان العربية نتيجة تعسف واستبداد السلطات الحاكمة ونتيجة البطالة والفقر و قمع الحريات (شبر ٢٠١٤، ٣٦٥) فظهرت هنا مرحلة الانتقال (علوان و سناء واياس ٢٠٢١ ،٢٤) من النظام الاستبدادي الى تحرر المشهد السياسي وبدأت عملية بناء مؤسسات جديدة عبر انتخابات حرة و دستور جديد (حركة النهضة التونسية ،٢٠٢٣)اذ من المفترض ان يكون النظام الجديد نظام مهيىء للعمل و الاستقرار (مجيد ٢٠٢٠، ٣٦١)،وفي هذا السياق نجحت "حركة النهضة التونسية " بقيادة راشد الغنوشي التي تأسست عام ١٩٧٢ باسم الجماعة الإسلامية ثم في ١٩٨٩ غيرت اسمها الى حركة النهضة ،تعرضت الحركة للقمع والاضطهاد في عهد الرئيسين الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي ،اذ سجن عدد من قاداتها وهجروا لسنوات طويلة ،لكنها عادت بعد احداث ٢٠١١ التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي لتتصدر المشهد السياسي في تونس نجحت الحركة بالحصول على نسبة ٤١% تقريبا من الأصوات اذ نجحت الحركة بالدخول مع ائتلاف قوى أخرى علمانية وليبرالية واعتمادهم على النظام النسبي في الانتخابات اذ تمكنت الحركة من تشكيل حكومة ائتلافية بقيادتها(مجموعة باحثين ٢٠١٣ ،١٧) وبعد انتهاء الثورة ونجاحها في تونس أقيمت انتخابات في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ تمثلت في انتخاب المجلس التأسيسي والذي كان بمثابة اول مؤسسة شرعية للبلاد اذ تمثلت

وظيفتها الرئيسية لتلك المؤسسة صياغة الدستور الجديد،و تحقيق العدالة أي بمعنى إعطاء كل فرد حقه في العمل بحسب حالته القائمة بالفعل في ضوء خبراته و مؤهلاته (صالح ٢٠١٧ ،٥) ،فعلى الرغم من تأخر الإعلان لعام ٢٠١٤ الا ان هناك اتفاقا بأنه كان نصرا لكل التونسيين ،وعليه نستنتج مما سبق ان الثورة التي قام بها الشعب التونسي تمكنت من كسر احتكار السلطة السياسية من طرف فرد واحد او من طرف نخبة معينة وأصبحت السلطة بيد فئات وأحزاب سياسية عديدة بواسطة الانتخابات (بلحاج ٢٠٢٢، ٤٨٨) ويذكر أصحاب الاتجاه الشعبوي ومنهم "راشد الغنوشي "ان الجهاز الديمقراطي يمكن ان يعمل بنجاح من خلال كبح الاستبداد و الرق المعاصر وذلك لو تهيأت له فلسفة و قيم إنسانية صالحة تعترف بأبعاد الانسان كلها فيذكر الغنوشي " نحن الإسلاميين نرفض وبشدة فتاوى أنظمة الأقليات المستبدة التي بلغ بها الاستهتار بشعوبها واغفالها في النفق الى حد اصدار الفتاوى وذلك بتحريم النظام الانتخابي بدعوى رفض الابتداع وتقليد الغرب (الغنوشي ١٩٩٣ ، ٨٧)كما ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن حكم الامة هو الأفضل لكبح جماح الحكم الفردي (النخبة) او تقليم اظفار التسلط السياسي ،فيذكر هنا بأن الحكم الديمقراطي والذي يعني حكم الشعب بالشعب و يلزم منها رفض المبدأ القائل بأن الحاكمية لله هو قول غير مسلَم فأن مبدأ (الحكم للشعب)هو أساس الديمقراطية ليس مضادا لمبدأ (حكم الله)الذي هو أساس التشريع الإسلامي ،و انما هو مضاد لمبدأ (الحكم للفرد)الذي هو أساس حكم الديكتاتورية ،و ان اكثر الذين ينادون بحكم الديمقراطية هم لا يعنون رفضهم لحكامية الله للبشر و انما الذي يعنونه هو رفض الدكتاتورية المتسلطة و رفض الحكام المستبدين بأمر الشعوب من سلاطين الجور والجبروت ،اذ يرى أصحاب هذا الاتجاه ان للامة الحق في ان تختار حكامها كما تريد و ان تقوم بمحاسبتهم على تصرفاتهم و ان على الامة ان ترفض أوامر الحكام اذا خالفوا الدستور وبعبارة إسلامية اذا امروا

بمعصية هنا يكون للامة الحق في عزلهم اذا انحرفوا و جاروا ولم يستجيبوا للنصح والتحذير (القرضاوي ٢٠٠١، ١٣٩) و يرى الدكتور المصري رفيق حبيب ان النخب الحاكمة هي جزء من منظومة استعمار محلي اذ تعمل تلك النخب على تصغير مدى الطموح الجمعي لارادة الامة في الوحدة ،فالنخب الحاكمة تحولت الى جزء لا يتجزء من فكرة الدولة التي تحكمها فيصفها بأنها استمرار للاستعمار الغربي من خلال تلك النخب المحلية اذ تعمل على تفتيت الإرادة الجماعية للامة (الإسلام الجديد ٢٠١٠)ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان الحكم يكون لله والسادة تكون للشعب بحكم الخلافة عن الله (الفاسي، ٢٥٨) فالأمة هي المسؤولة عن النهوض لا النخبة ،فالأمة هي المسيطرة على مجمل عناصر الحضارة من خلال العلم والدين والتعليم والاقتصاد والصحة وهذا ما يجعل إمكانيات النهوض بيد الامة و مسؤولية تقع عليها ، فيرى من اجل حل الجدل بين كل من النخبة والأمة نقوم بأعطاء مساحة في حرية الفعل النشط لكل من النخبة و الامة وفيه يسمح بتحديد المسؤوليات و الواجبات واسس المحاسبة وهذه المساحة كما نظن انها تقلل من حدة التنازع بين النخبة والأمة (حبيب ٢٠٠١ ، ١٢٤) فالأمة هي مصدر السلطات وهي صاحبة السيادة العليا في شؤون الحكم سواء عن طريق اختيارها للحاكم و مراقبته ومحاسبته او في عزله ، ويذكر ان إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة وان التعبير عن هذه الإرادة يكون من خلال انتخابات دوريه و نزيهة تجري من خلال اقتراع سري وعلى قدم المساواة بين كافة أبناء المجتمع (الغنوشي ١٩٩٣ ، ٧١) و على الرغم من وجود هذا التيار المؤيد للامة والذي يؤكد بأن للامة السلطة المطلقة ،الا ان وجب الذكر هنا على ان الامة تكون مقيدة بالشريعة أي مرتبطة بدين الله الذي يعتنقه و يلتزم به كل فرد منها ، فالأمة حتى و ان تصرفت في حدود القانون الا ان القانون أيضا يحتوي على الكتاب والسنة (الريس ، ٣٨٤) ليس هناك مفهوم نخبة او امة منفصلة عن بعضها لبعض وانما كل منهما يمثل مستوى من

مستويات متباينة و مختلفة تشكل جميعها او وجها من وجود حي او متنوع ومتعدد ،فالمفاهيم مستقلة ومحددة لكن الواقع مترابط ومتكامل ومتفاعل وهذا يعني لا معنى ان مفهوم الامة لا معنى له من دون مفهوم النخبة والعكس صحيح ،فكل مفهوم يستمد معناه وقيمته من العلاقة التي يقيمها مع المفهوم الاخر و من جملة الارتباطات والعلاقات التي تحدد مستويات الوجود الاجتماعي وحيويته (غليون ١٩٩٣، ٦٠) نستنتج مما سبق ان فلاسفة السياسة لم يستطيعوا ان يصلوا الى من هو صاحب الحق الفعلي في السيادة ،فعلى الرغم من كثرة الأبحاث الطويلة والجهود العلمية التي بذلوها في هذا السبيل ،ففي الوقت الذي يذهب معظم المفكرين الى القول بأن النخبة هي صاحبة السيادة يرى اخرون ان الامة هي صاحبة السيادة وذلك لان الامة قادرة على خلع وعزل الحاكم .

الخاتمة :

تبقى جدلية النخبة والأمة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر واحدة من اكثر الإشكالات حيوية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ،اذ تعكس الصراع بين الإرث الفقهي التقليدي والمطالب الشعبية الحديثة ،على الرغم من ان الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي يميل الى ترسيخ دور النخبة وخاصة الحكام والفقهاء في عملية توجيه الامة وقيادتها ،الا ان التحولات الفكرية والسياسية في العصر الحديث عدت الامة هي مصدر للسلطة والشرعية ،اذ اثبتت التجارب بأن احتكار السلطة من قبل النخبة يؤدي الى تهميش الامة واستبداد بالحكم ،بينما تتيح الرؤية التي تدمج بين السيادة الإلهية والسلطة الشعبية في تأسيس نظام يقوم بالموازنة بين القيم والمصالح والثوابت والمتغيرات ،و لذلك فإن عملية تجاوز هذه الجدلية لا يكون بأقصاء طرف ما لصالح طرف اخر ،بل إعادة صياغة العلاقة بين النخبة والأمة في اطار مؤسساتي شوري عادل يضمن من خلاله مشاركة الامة في الحكم

ويراعي دور اهل الخبرة كجزء من البنية السياسية لا كوصاة عليها فعندها فقط ممكن للفكر السياسي الإسلامي المعاصر ان يخرج من تلك الثنائية التاريخية نحو نموذج حضاري جامع للهوية والحرية معا .

الاستنتاجات :

بناء على ما تقدم في البحث توصلنا الى الاستنتاجات التالية :

١- ان الفكر السياسي الإسلامي المعاصر لم يحسم هذه الجدلية بين النخبة والأمة بشكلاً قطعي ،بل إعادة انتاج هذه الجدلية بصيغ متعددة تجمع بين قيادة النخبة وسيادة الامة .

٢- ان جدلية السلطة للنخبة والأمة تتأثر بشدة بالتحولات الإقليمية والدولية ،مما يجعل الفكر الإسلامي امام تحديات مستمرة لإعادة بلورة علاقة متوازنة بين الطرفين .

٣- الحاجة الى نموذج متوازن اذ تكشف التجارب المعاصرة ان غلبة طرف على طرف الاخر (النخبة او الامة) يؤدي الى اختلال سياسي ، فالتغليب المفرط للنخبة يفتح المجال امام الاستبداد ،بينما التغليب المفرط للامة يهدد بغياب الرؤية الرشيدة .

التوصيات :

١ _ العمل على صياغة نظام متوازن يجمع كل من النخبة وذلك بعدها صاحبة المعرفة والخبرة و الامة بوصفها هي مصدر الشرعية .

٢ _الموائمة بين التراث والمعاصرة والعمل على إيجاد قراءات جديدة للتراث السياسي الإسلامي يستلهم من البيعة والشورى مع الاستفادة من التجارب الديمقراطية الحديثة في إدارة العلاقة بين النخبة والأمة .

٣_ العمل على إعادة تعريف دور النخبة أي ان يعاد النظر في وظيفة النخبة بحيث تكون هي أداة توجيه وخدمة و لا تكون بديلا عن الامة .

٤_العمل على تعزيز الثقافة السياسية للامة وذلك من خلال رفع وعي الجماهير بقضايا المشاركة السياسية ومبدأ الرقابة حتى لا تتحول الامة مجرد عنصر رمزي في خطاب النخب .

المصادر :

١_ ت. بوتمور ،النخبة والمجتمع ،ط٢ ،ترجمة جورج جحا ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،١٩٨٨.

٢_الكيالي ،عبدالوهاب ،الموسوعة السياسية ،ج٣ ،ط٣ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،١٩٩٥.

٣_رضوان السيد وعبدالاله بلقزيز ،ازمة الفكر السياسي العربي ،دار الفكر ،دمشق ،٢٠١٧.

٤_صاغور،هشام ،النخب السياسية دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة ،مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،عدد ١،المركز الجامعي ،غليزان ،الجزائر ،٢٠١٩ .

٥_الكيالي ،عبدالوهاب ،الموسوعة السياسية ،ج١ ،ط٣ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،١٩٩٥ .

٦_ الجاسور ،ناظم عبدالواحد ،موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ،دار النهضة العربية ،بيروت ،٢٠١١ .

٧_الجلبي ،سمير عبدالرحيم ،المعجم الحديث للتحليل السياسي ،المعجم الحديث للتحليل السياسي ،دار العربية للموسوعات ،بيروت ،١٩٩٩.

٨_ بيلي ،فرانك ،معجم بلاكويل للعلوم السياسية ،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ،الامارات ،٢٠٠٤ .

٩_نصار ،ناصيف ،تصورات الامة المعاصرة دراسة تحليلية لمفاهيم الامة في الفكر العربي الحديث والمعاصر ،ط٣ ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،بيروت ،٢٠١٧ .

١٠_غليون ،برهان ،في النخبة والشعب ،حوار لؤي حسين ،دار بترا للنشر والتوزيع ،دمشق ،٢٠١٠.

١١_الميلاني ،هاشم ،الديمقراطية من الاغريق الى عالم ما بعد الحداثة ،المركز الإسلامي _العتبة العباسية المقدسة للدراسات الاستراتيجية ،(د،م) ،٢٠١٧ .

١٢_الموسوي ،محسن ،النخبة الفكرية والانشقاق تحولات الصفوة العارفة في المجتمع العربي الحديث ،وزارة الثقافة والفنون والتراث ،قطر ،٢٠١٥ .

١٣_ الصائغ ،بان غانم احمد ،فساد النخب العربية النخبة السياسية انموذجا ،بحث منشور ،جامعة الموصل ،كلية العلوم السياسية ،٢٠١٩، https://shorturl.at/Ktm1i
١٤_ زايد ،احمد ،النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر ،مركز البحوث العربية والافريقية ،(د،م) ،٢٠٠٤ .
١٥_ شاكر ،محمود ،التاريخ الإسلامي مفاهيم حول الحكم الإسلامي ،ج٩ ،ط٤ ،المكتب الإسلامي بيروت ،٢٠٠٠.
١٦_ احمد عبدالله ناهي و رواء خليل فضيل ،صلاحيات الملك في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)، مجلة حمورابي ،العدد ٤٥ ،المجلد الثاني ،السنة الثانية عشر ،٢٠٢٣ .
١٧_ فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز ،التطور السياسي في المملكة العربية السعودية و تقييم لمجلس الشورى ،تقديم سلطان بن عبدالعزيز ،مكتبة الملك فهد ،السعودية ،٢٠٠٢ .
١٨_ ياسمينة ،داودي ،المؤسسات السياسية والدينية في جمهورية ايران الإسلامية ١٩٧٩_٢٠٠٥ ،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر ،العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،٢٠١٧.
١٩_ مجلس صيانة الدستور ...مؤسسة مؤثرة في الهيكل الرقابي و صناعة القرار في ايران ،مقال منشور على موقع دار الولاية للثقافة والاعلام ،للاستفاضة ينظر الى : https://shorturl.at/A2Fhj
٢٠_ تصفية مجلس صيانة الدستور للمرشحين للانتخابات الرئاسية الإيرانية ..الابعاد والمآلات ،بحث منشور على موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ،للاستفاضة ينظر الى : https://url-shortener.me/22VB
٢١_ البياتي ،منير حميد ،النظام السياسي الإسلامي ،ط٤ ،دار النفائس ،عمان ،٢٠١٣ .
٢٢_ زبون ،ناهدة محمد، المواطنة البيئية في المنظور الفكري الإسلامي ،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد٦٩ ،٢٠٢٥.
٢٣_ غرايبة ،رحيل محمد ،الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية ،دار المنار للنشر والتوزيع ،الأردن ،٢٠٠٠.
٢٤_ حسن ،مهدية صالح ،الديمقراطية و إعادة بناء المواطنة ،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،عدد٥٣ ،٢٠١٧.
٢٥_ هويدي ،فهمي ،الإسلام والديمقراطية ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة ،١٩٩٣.
٢٦_ شلبي ،احمد ،موسوعة النظم والحضارة الإسلامية السياسية في الفكر الإسلامي ،ط٥ ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،١٩٨٣.
٢٧_ العنبر ،اياد خلف حسين ،ما بعد الاسلاموية و ازمة التفكير بالدولة ،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد٦٧ ،٢٠٢٤.

٢٨_مجموعة باحثين ،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ،الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية ،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،(د،م)،٢٠١٣ .

٢٩_صالح ،غانم محمد ،مفهوم العدالة في التراث السياسي الغربي القديم ،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد٥٣ ،٢٠١٧ .

٣٠_بلحاج ،الهواري ،ثورات الربيع العربي :أسبابها ونتائجها ،مجلة الدراسات الحقوقية ،المجلد ٠٩ ،العدد ٠٢ ،جامعة سعيدة ،الجزائر ،٢٠٢٢ .

٣١_الغنوشي ،راشد ،الحريات العامة في الدولة الإسلامية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٩٣ .

٣٢_حبيب ،رفيق ،الامة والدولة بيان تحرير الامة ،دار الشروق ،القاهرة ،٢٠٠١ .

٣٣_الريس ،محمد ضياء الدين ،النظريات السياسية الإسلامية ،ط٧ ،مكتبة دار التراث ،القاهرة ،(د.س).

٣٤_القرضاوي ،يوسف ،من فقه الدولة في الإسلام مكانتها معالمها ..طبيعتها موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين،ط٣ ،دار الشروق ،القاهرة ،٢٠٠١.

٣٥_شبر ،صلاح جواد ،ثورات الربيع العربي نظرة من الداخل و عامل ثقافة التشيع ،دار روافد ،(د،م)

36_المودودي ،أبو الأعلى ،تدوين الدستور الإسلامي ،ط٥ ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،١٩٨١.

37_خليل، احمد خليل ،معجم المصطلحات الاجتماعية ،ج٣، دار الفكر اللبناني ،بيروت ،١٩٩٥.

38_المبارك،محمد ،الامة والعوامل المكونة لها ،دار الفكر ،دمشق ،(د،س).

39_الكواكبي ،عبدالرحمن ،طبائع الاستبداد ومصارع الاستبعاد ،دار المدى للثقافة والنشر ،العراق ،٢٠٠٤).

40_قول ،خيرة ،انتقاء النخبة السياسية في المجتمع المحلي "دراسة حالة ولاية الجلفة "،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر بن خذه يوسف ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،٢٠٠٨.

41_بشارات ،محمد عبدالعزيز محمد ،موقف التيار السلفي من ثورات الربيع العربي /مصر انموذجا ،رسالة ماجستير ،جامعة النجاح ،فلسطين ،٢٠١٧ .

42_الانصاري ،عبدالحميد إسماعيل ،الشورى و اثرها في الديمقراطية (دراسة حالة مقارنة)،ط٣،منشورات المكتبة العصرية ،بيروت ،(د،س).

43_شمس الدين ،محمد مهدي ،نظام الحكم و الإدارة في الإسلام ،ط٢ ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ن١٩٩١ .

44_العلي ،رافد حسن مجيد ،سلطة الحاكم في تقييد الحق الشخصي (دراسة مقارنة بالقانون)،أطروحة دكتوراه ،جامعة الكوفة ،كلية الشريعة والعلوم الإسلامية ،٢٠١٩.

45_الريسوني ،احمد ،الامة هي الأصل مقاربة تأصيلية لقضايا الديمقراطية ،حرية التعبير ،الفن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،بيروت ،٢٠١٢ .
46_الفاسي ،علال ،مقاصد الشريعة الإسلامية و مكارمها ،ط٥، دار الغرب الإسلامي ،(د،م)،(د،س).
47_Hameed,Muntasser Majeed.2022 "Hybrid regimes: Anoverview" ."IPRI Journal.2022,no1(jun):1-24.
48_Furqan Adil JABBAR & Hussein MEZHERKHALAF, Colombia; Assessing the Roles of The European union in conflict Resolution and peac building,conflict studies Quartely,ISSUE47 ,April2024.p.p3_19.
49_Batool H.Alwan &Sana K.Qati &Inass A.Ali ,Journal of Internation women's Studies,Issue3 Women's Studies:The Possibility of Rethinking and Designing the Foundation of Modern Culture, Iraq Women's Leadership and State-Building,April 2021,p.p24.
50_ Hameed,Muntasser Majeed2020 "political structure and the a dministation of political system in Iraq(post-IsIs)."cuestiones politicas 37,no.56:346_361.